

### عقد بيع سيارة بالمراجعة

إنه في تمام الساعة..... من يوم..... الموافق..... من شهر..... لسنة 201م  
قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1. مصرف الصخارى - فرع: ..... عنوانه الرئيس : شارع ..... - ليبيا سحل تجاري: 2775  
ويمثله في التوقيع على هذا العقد السيد/..... بصفته.....

طرف أول (بائع)

2. السيدة/..... إثبات شخصي رقم ...../.....  
تاريخ ومكان الميلاد...../..... الجنسية..... المهنة.....  
العنوان.....

طرف ثاني (مشتري)

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما لإبرام هذا العقد ، لذا فإنه قد تم الاتفاق بينهما على الآتي:

#### المادة الأولى

تنفيذاً لطلب الشراء المقدم من الطرف الثاني رقم..... المؤرخ في..... والذي وافق عليه  
الطرف الأول بتاريخ..... وهو على أتم الاستعداد لإتمام عملية البيع وذلك بوفير السيارة المطلوبة.

#### المادة الثانية

باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل منه ذلك السيارة الآتي وصفها:-

النوع..... اللون..... رقم الهيكل.....

رقم المحرك..... ناقل الحركة: ☐ اتوماتيك ، ☐ عادي، القوة بالحصان.....

سنة الصنع..... بلد الصنع.....

مواصفات مميزة للسيارة: .....

.....

.....

.....

#### المادة الثالثة

حدد الثمن الإجمالي للسيارة بمبلغ وقدره..... د.ل فقط.....

دينار ليبي متضمناً سعر الشراء ومبلغ وقدره..... د.ل فقط.....

دينار ليبي وهامش ربح قدره..... د.ل فقط.....

دينار ليبي، يعادل ما نسبته (.....%) من ثمن الشراء، وقد وافق الطرف الثاني على هذا الثمن ويتعهد بسداده على النحو التالي:

سداد قيمة الدفعة النقدية التعاقدية المتفق عليها مع الطرف الأول إن وجدت من الثمن الأصلي تدفع عند التوقيع على هذا العقد  
وقدرها..... د.ل فقط.....

وباقى المبلغ هو..... د.ل فقط..... دينار ليبي

وفي كلا الحالتين يقسط المبلغ على أقساط شهرية عددها (.....) قسط، قيمة كل قسط هي..... د.ل فقط.....

دينار ليبي، وللطرف الأول الحق في أن يبدأ في خصم الأقساط عند

تاريخ استحقاقها وفق الإجراءات المعتمدة ، ويفوض الطرف الثاني في خصم الأقساط من أي حساب يخصه لديه بما فيها حسابات الودائع ولا ينتهي هذا  
الالتزام إلا بعد سداد كامل المبلغ المستحق.



#### المادة الرابعة

يلتزم الطرف الثاني بعد توقيعه لهذا العقد باستلام السيارة في مدة أقصاها ثلاثة أيام، وفي حال تأخر الطرف الثاني عن الاستلام الفعلي خلال هذه المدة يكون القبض قد تم حكماً وتترتب عليه آثاره.

#### المادة الخامسة

في حال تأخر الطرف الثاني عن استلام السيارة في غضون خمسة أيام من انقضاء المدة المشار إليها في المادة السابقة، فإنه يعد ممتنعاً عن الاستلام، وعندها يجوز للطرف الأول بيع السيارة على حساب الطرف الثاني واستيفاء مقدار الضرر الفعلي الناتج عن هذا البيع وإيداع باقي القيمة في حسابه الجاري، وفقاً لما هو مقرر بنصوص هذا العقد.

#### المادة السادسة

في حال تأخر الطرف الثاني عن سداد قسط من الأقساط المستحقة، يحق للطرف الأول استيفاؤها مباشرة من الكفلاء، وتحل باقي الأقساط فوراً إذا امتنع الطرف الثاني وكفلاؤه عن السداد بسبب ماطلتهم مع قدرتهم على الدفع، ويحق للطرف الأول استيفاؤها مما قد يكون تحت يده للطرف الثاني من حقوق دون قيد أو شرط، وتكون كل دفاتر ومستندات وقبوض وإشعارات الطرف الأول حجة لإثبات صحة حركة حساباته.

#### المادة السابعة

يتحمل الطرف الأول ضمان العيوب الخفية الموجودة في السيارة حسب الأصول المتعارف عليها، ويقتصر الضمان في حال أن الطرف الثاني التزم بكتيب إجراءات وتركيب وصيانة السيارة المعد من المصرف و الصانع أو وكيله.

#### المادة الثامنة

يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد دون الرجوع للطرف الثاني في حال أن الأخير لم يلتزم بدفع قيمة الدفعة النقدية التعاقدية كما نصت عليه المادة الثالثة.

#### المادة التاسعة

لا يحق للطرف الثاني المطالبة بتخفيض مديونية المراجعة في حال سدادها قبل التاريخ المتفق عليه مع الطرف الأول.

#### المادة العاشرة

يستفيد الطرف الثاني بمقدار الحسم الذي يتحصل عليه الطرف الأول على ثمن السيارة المشتراة من المورد، وذلك بتخفيض تكلفة السيارة بمقدار الحسم في حال حدوثه قبل إبرام عقد بيع المراجعة، وإيداعه في حساب جاري الطرف الثاني في حال حدوثه بعد إبرام عقد بيع المراجعة.

#### المادة الحادية عشر

يخضع هذا العقد في تنفيذه وتفسيره وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

#### المادة الثانية عشر

حرر هذا العقد من (3) نسخ: نسختين للطرف الأول و نسخة للطرف الثاني لإتمام إجراءات التسجيل.

#### التوقيعات

الطرف الثاني

الطرف الأول

.....

.....

# عقد الشراء بين أطلس و الشمر

في تمام الساعة ..... من يوم ..... الموافق ..... شهر ..... سنة 2015 م

قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من:

1. شركة: ..... عنوانها الرئيسي: شارع ..... ليبيا-

سجل تجاري رقم: 1748 ..... ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد:

بصفته: ..... مندوب المبيعات .....

طرف أول ( بائع ) .

2. مصرف الصحارى - عنوانه الرئيسي شارع ..... / ليبيا ويمثله في التوقيع على هذا العقد

السيد: ..... بصفته .....

طرف ثاني ( مشتري ) .

بعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما لإبرام هذا العقد فقد تم الاتفاق على الآتي .

## المادة الأولى

تعتبر اتفاقية التفاهم الموقعة بين الطرفين جزءاً لا يتجزأ من مواد هذا العقد

## المادة الثانية

باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل منه ذلك المركبة الآلية الآتي وصفها:-

النوع: ..... اللون: ..... رقم الهيكل: ..... رقم المحرك: .....

ناقل الحركة: ..... القوة بالحصان: ..... سنة الصنع: .....

بلد الصنع: ..... بثمن إجمالي قدره: .....

## مواصفات مميزة للسيارة

.....

.....

.....

## المادة الثالثة

السعر الأصلي : ..... نسبة التخفيض ..... % ، السعر بعد التخفيض :

قيمة الضريبة : ..... السعر النهائي ..... السعر النهائي بالحروف

.....

## المادة الرابعة

يكون البيع لازماً للطرف الأول بمجرد إبرامه للعقد ، وللطرف الثاني حق إمضاء البيع أو رده في مدة ( 7 ) أيام عمل من



تاريخ إبرام العقد ، ويكون الطرف الثاني قد اختار إمضاء البيع إذا أبلغ الطرف الأول كتابة بالقبول أو تصرف في السيارة تصرفاً يوجب نقل ملكيتها لطرف آخر أو انقضاء مدة الخيار .

#### المادة الخامسة

يتم سداد الثمن في أجل أدناه ( 15 ) يوماً وأقصاه ( 45 ) يوم عمل من تاريخ إبرام العقد عن طريق إيداع القيمة في حساب الطرف الأول لدى الطرف الثاني أو بموجب صك مصدق .

#### المادة السادسة

يلزم الطرف الأول بفرز السيارة المباعة للطرف الثاني وحفظها لديه من تاريخ إبرام العقد .

#### المادة السابعة

يلتزم الطرف الأول بتسليم السيارة للطرف الثاني أو لمن يخوله بموجب إذن تسليم ، ويتم تسليم السيارة في المكان الذي عوينت فيه ، أو وفقاً لاتفاقية مستقلة تلحق بالعقد .

#### المادة الثامنة

تستمر الالتزامات المتعلقة بالصيانة والضمان وسائر خدمات ما بعد البيع بالسيارة ، ولا يؤثر في ذلك انتقال ملكيتها لطرف آخر .

#### المادة التاسعة

يتحمل الطرف الأول ضمان العيوب الخفية الموجودة في السيارة حسب الأصول المتعارف عليها .

#### المادة العاشرة

يلتزم الطرف الأول بتحمل تكاليف الفحص الفني الذي يثبت بموجبه العيب الموجب للرد .

#### المادة الحادية عشر

في حال حدوث نزاع بين طرفي هذا العقد يتم إحالته إلى لجنة تحكيم مكونة من ثلاث محكمين يختار كل طرف محكماً ويختار المحكمان محكماً ثالثاً ليكون رئيساً للجنة التحكيم وتعمل اللجنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتكون قراراتها نهائية وملزمة وفي حال فشل المحكمين خلال فترة أقصاها ( 30 ) يوم عمل يحال النزاع للمحاكم المختصة .

حُرر هذا العقد من ثلاث نسخ : نسخة للطرف الأول ونسختين للطرف الثاني

#### التوقيعات

الطرف الثاني

